التحديات المعاصرة في الواقع الدولي

العالم يتغير ويتطور باستمرار، ويشهد عصرنا مفاصل أساسية في حركة التطور والتغيير، حتى أصبح لهذا العصر خصائصه وحتمياته المستقبلية، وأهم أركان هذا التغيير ثلاثة طفرات نوعية كبرى هي: النقلة التقنية وما يتبعها من تواصل واتصالات وتطوير تكنولوجي وتجاوز للحدود الأرضية ولخصائص الثقافات والحضارات والمصالح الوطنية.

والنقلة البيولوجية وما تتمخض عنه في عالم الجينات، حيث العلم يخترق كل الحواجز والمعيقات.

والنقلة البيئية والمناخية وما يمكن أن يكون لها من أثر على أسلوب حياة الانسان وخارطة العالم الديموغرافية والصراعات المحتملة حول شح مياه الشرب والمقدرات الأخرى للحياة البشرية.

لقد تغير محل القيمة، ففي عصر المواد الأولية كانت القيمة المنشودة تقع في باطن الأرض، وانتقلت في عصر المؤسسات الانتاجية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات إلى سطح الأرض، وهي الآن تنتقل بفعل الثورة للتكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات إلى الفضاء الأرضي.

وما من شك أن هذا الانتقال هو انتقال نسبي وتدريجي وعلى قاعدة من التنوع لكنه يحمل تأثيرات على الطابع العام للمستقبل وما ينتج عن ذلك من تأثيرات في أنظمة حياة البشر والعالم والشعوب.

أعتمدت مرحلة المواد الأولية على العمالة الجسدية والدور العضلي، وأعتمدت مرحلة عصر الإنتاجيات عابرة الدول والقارات على دور الآلة والمهارات اليدوية والفنية، وتعتمد مرحلة تكنلوجيا المعلومات على الدور الذهني.

لقد انتقلت القيمة النوعية إلى الإنسان وبناء الانسان وأصبح العصر الجديد يتطلب رؤى جديدة وتعاملاً جديداً وسلوكاً معرفياً جديداً.

وفي جانب لا يخلو من الارتباط بمسار هذه التحولات فإن العلاقات الدولية تمر ضمن معالم وخصائص جديدة، ومن أهم ملامحها المؤثرة أن فكرة السيطرة الأجنبية تتخذ إطاراً جديداً يتشكل من منظومة مفاهيم.

لقد شهد القرن الماضي انتقال هذه الفكرة عبر ثلاثة معالم أساسية هي:

- مرحلة الاستعمار الكولونيالي.
- مرحلة الاستعمار الامبريالي.
- مرحلة العولمة، بالخصائص المطروحة وعلى أساس تفرد طرف دولي بالسيطرة، واستمرار الفوارق بين الدول والشعوب المتقدمة والدول المحتاجة.

إن هذه العولمة هي أعلى مراحل السيطرة الأجنبية. وأن للعولمة الداهمة بعد انهيار نظام القطبين خصائص وقوانين تجعلها كأداة سيطرة عالمية تطرح قيماً وأولويات لهذه السيطرة وانطلاقاً من بذرتها. بينما تحتاج البشرية إلى منظومة علاقات دولية أخرى تنطلق من ضرورة إيجاد وعاء لمفاهيم وتعاون دولي متفق عليهما ومشتركة وتقوم على أساس المشاركة والمساهمة البناءة من جميع الأطراف والقيم الانسانية والعدالة الدولية.

لقد طرحت الرؤى والممارسات في العقدين الأخيرين صورة لقاعدة تفكير موجهي هذه العولمة، حيث تظهر بعض الملامح التي تقوم عليها ومنها احتكار القوة، والسيطرة على أعالي الاقتصاد العالمي وأركانه الأساسية، وحركة المال التي أصبحت لا تعرف الحدود أو إضعافها أمام التجارة والأفكار والأشخاص وما عرف باقتصاد السوق الذي يقوم على الحد من التدخل المركزي والحد من القيود على الأسعار والمنافسة ومن إجراءات الحماية وقيود الحدود والتنقل. وإقامة أنظمة إقليمية تشكل انعكاساً لهذه العولمة وإعادة تشكيل النظام الدولي.

من الطبيعي أن يتم تقديم الذرائع والادعاءات والتغطية الأخلاقية والقيمية والانسانية لأهداف السيطرة وآلياتها بكل أبعادها وحوافز ودوافع من يقف وراءها.

إن العالم لا يمكن أن يستقر على هذه المعادلة، ومن الطبيعي أن تتولد سياسات تشكل ردود فعل تدريجية ومتفاوتة لاتقاء المخاطر.

تتطلب هذه المرحلة الجديدة أقصى درجات التشخيص وتقدير الموقف والاستنتاجات

لتتمكن الأمم والشعوب من تلافي الأخطار والمحاذير، والتعامل بإيجابية ومناعة في آن واحد، لكي لا تعصف بها رياح التغيير التي تحاول أن تقتلع الجذور والخصائص، ولكي لا تنحصر وتضعف بعوامل الجمود والانغلاق وعدم القدرة على التجدد والتطوير.

يتم العمل في هذا الإطار الدولي لإعادة ترتيب الشرق الأوسط والواقع العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وذلك لأسباب متعددة وعلى أساس معادلة تجمع خليطاً من زيادة بسط السيطرة والنفوذ والإحتلال، وإجراء مطالب إصلاحية، وقيم وثقافة الولايات المتحدة والعولمة والسيطرة على مستويات التنمية واتجاهاتها، وإعادة صور التقسيم ضمن أسس جديدة.

يحتوي هذا الخليط على بعض صور الاصلاح وعلى آلية للسيطرة، ووضع التنمية والاصلاح في إطار مصالح هذه السيطرة هو الأمر الذي يستفز الوطنيين والشعوب والمثقفين الوطنيين، بينما يستفز الحكام بعض صور الاصلاح التي قد تنال من استمرار أنظمتهم وبقائهم. ويشكل الهدف الاستراتيجي لضمان قوة وأمن وتفوق كيان الإحتلال في فلسطين أحد الأركان لاستراتيجية الولايات المتحدة وسياساتها.

ثمة ما يمس كل قيم الأمة وروحها وثقافتها وخصائصها وفرصها للمشاركة في التطوير الحقيقي والتنمية المتناسبة مع ظروفها ومستقبلها وتطلعاتها وحريتها وكرامتها.

يتطلب هذا الواقع الدولي وانعكاساته في الواقع الإقليمي إعادة صياغة البرامج والأساليب من أجل الحفاظ على جوهر الرسالة والحقوق، ومن أجل عدم الوقوع في براثن مجموعة قيم ومبادئ مشوهة يتم تسويقها في غلاف إنساني وحضاري للتغطية على الأهداف الحقيقية.

يجب أن يتجسد التجديد في برامج وآليات عمل وليس في عناوين، وذلك على كل المستويات ومنها الاصلاح والتنمية واتجاهاتها، كما يجب التقاط ما هو إنساني وخيّر، وكل بذرة مما هو إنساني وتقدمي ومن منطلقات الخير. ويجب اسقاط ما عداه ومقاومته ومقاومة تجيير المعاني الايجابية لصالح السيطرة الأجنبية أو استمرار الإحتلال. وذلك على طريق الوصول إلى الأهداف والغايات الإنسانية المشتركة التي لا خلاف عليها وهي الحرية والعدالة والسلام والتقدم والتعاون الدولي والتعاون بين الأمم والشعوب.

يكتنف البعد الاقتصادي وسياساته وفلسفته والذي يتجسد الآن في اقتصاد السوق

الكثير من المحاذير ذات الطابع الإنساني، سواء من جهة التأثير على بعض أوساط العمل والعمال، أو على الأمم والشعوب أو احتمالات العودة لمواجهة الأزمات الاقتصادية نتيجة لاستفحال الاحتكار وآليات اقتصاد السوق.

أصبح الكثير من الاقتصاد يكمن في آليات التكنولوجيا وأصبحت اقتصاديات كبيرة معرضة للانهيار بشكل سريع، ويأخذ هذا الانهيار طابعاً من التأثير على مجمل الاقتصاد العالمي نظراً لاختراق الحدود وللطابع العابر للقارات للشركات الانتاجية الكبرى التي ستنافس الدول والقوميات.

تنتعش في هذه المرحلة نظرية اقتصاد السوق وحرية التجارة ولكنها ستصطدم بضرورات العدالة الإنسانية، وبأزماتها المتوقعة، فالأزمات ملازم دوري ليس فقط لتقلبات الاقتصاد وإنما لتقلبات عوامل العلاقات الدولية التي تشكل نزعة السيطرة، والاستفراد بالقوة أهم عامل من عوامل عدم استقرارها وجاهزيتها لأزمات كبرى، وكذلك لعوامل التعارضات الذاتية في إطار البنيان الاقتصادي السياسي الواحد.

من المهم البحث عن نظم اقتصادية تجمع ما بين الحرية وتحريك حوافز النمو وتحقيق العدالة والحد من الاحتكار والثراء اللامعقول في آن واحد لأن الثراء اللامعقول هو دائماً من حساب أناس آخرين.

لقد فشلت السياسة الاقتصادية التي تقوم على توجيه وتخطيط الدولة المركزي الذي يتجاوز ضرورات الحوافز الخاصة والحرية، كما فشلت السياسة الاقتصادية في تجربة القطاع العام وحتى ملكية أعالي الاقتصاد، حيث تراجعت نتيجة للفساد والأزمات وتراجع الانتاجية لمصلحة اقتصاد السوق، وأصبح لا بد من نوع من الاقتصاد الجديد المختلط الذي يجمع ما بين العناصر التالية:

- الحرية والملكية الخاصة.
- الحد من الإحتكار وإعادة تدويل رأس المال.
- تأمين المتطلبات الأساسية لأفراد المجتمع والرعاية الاجتماعية، والتكافل الإجتماعي الالزامي والطوعي.

- العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

- التوازن ما بين مساعدة الدولة في التدخل وتعزيز اتجاهات التنمية والتخطيط وما بين إقتصاد السوق ورفع القيود.

ويمكن القول أنه لا بد من أسس جديدة لنوع من أنواع اقتصاد السوق تؤمن ضوابط تحد من غلواء سيطرة الاحتكار والاحتكار الدولي وتعطي فرصاً للدول الصغيرة والنامية، وتؤدي إلى رفع القيود ليس عن حركة البضائع والأفراد والسلع ورفع الحماية فحسب، وإنما رفع القيود عن أسرار التقدم العلمي والتكنولوجي والحد من احتكار الرقابة التكنولوجية، وأن لا تمس الحماية فرص الشعوب الصغيرة والنامية في اكتساب آخر ما توصل له العلم والتكنولوجيا بما فيها الحد من مصادرة العقول التي تجري بسبب عدم تكافؤ فرص التطور والحوافز الخاصة لدى العلماء والتي تتضرر منها الأوساط النامية. وفي واقع الأمر فأن الحماية الجمركية للانتاج الصغير تزول، بينما تتعزز الحماية غير المباشرة واحتكار المعلومات للانتاج الثقيل الذي يمتلك أعالي الاقتصادي العالمي.

شباط 2004

openkandil.com